CD/PV.472
9 August 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والسبعين بعد الاربعمائة

المعقودة بقصر الامم في جنيف ،
يوم الثلاثاء الموافق ٩ آب/اغسطس ١٩٨٨ الساعة ١٠/-

الرئيس : السيد فيسبر لويس (اندونيسيا)

الرئيس (متحدثا بالانكليزية) : الآن تفتتح الجلسة العامة ٤٧٢ لمؤتمر نزع السلاح .

يبدأ المؤتمر اليوم النظر ، وفقا لبرنامج عمله ، في البند ٣ من جدول أعماله ، المعنون "منع الحرب النووية بما في ذلك كافة الأمور ذات الصلة" ، ولكن يجوز لأي وفد أن يثير أي موضوع يتصل بأعمال المؤتمر اذا رغب في ذلك ، وفقا للمادة ٣٠ من نظامه الداخلي .

أمامي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو المكسيك وبيرو وباكستان . الكلمة الآن لممثل المكسيك السفير غارسيا روبليس .

السيد غارسيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية ومترجمة عن الانكليزية) : سيادة الرئيس ، انه لمن دواعي سرور وفدي أن يراكم تترأسون مناقشاتنا خلال هذا الشهر ، الذي لا شك في أنه يمثل كل عام شهرا من أهم الشهور بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح ، ولا شك في أن المؤتمر سيستفيد مما تتميزون به ونعرفه تماما من خبرة ومعرفة بالموضوع ، ويمكنكم فيما يتعلق بوفدي الاعتماد على تعاوننا غير المشروط . كما أتوجه بتهانئي الى ممثل الهند المبجل الذي كان رئيسا للمؤتمر خلال الشهر الماضي ، وكذلك الى الممثلين الذين يشتركون في أعمال هذا المحفل لأول مرة .

ان الاجتماع الذي يعقده اليوم مؤتمر نزع السلاح هو الأول منذ يوم الجمعة الماضي ، ٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، الذي وافق الذكرى الخامسة والعشرين لتوقيع معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء في موسكو . وفي ذلك اليوم قدمت حكومات خمسة بلدان - اندونيسيا وبيرو وسري لانكا والمكسيك ويوغوسلافيا - من خلال ممثليها في مؤتمر نزع السلاح ، اقتراحا مشتركا بتعديل المعاهدة التي أشرت اليها لتوي والتي ترد في الوثيقة CD/852 ، للنظر فيه في مؤتمر تعقده أطراف المعاهدة وفقا لأحكام المادة الثانية منها ، اقتناعا منها بأن هذا أنسب شيء للاحتفال بمثل هذه الذكرى السعيدة .

ولهذا السبب أعلنت في ديباجة المعاهدة ، في وقت يرجع الى عام ١٩٦٣ ، عن تصميمها على السعي للتوصل الى وضع حد لجميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية ، وأؤكد هنا كلمة جميع ، ولمواصلة المفاوضات الرامية الى تحقيق هذه الغاية . وبعد ذلك بخمسة أعوام أي في عام ١٩٦٨ ، وقعت معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، التي تشير في ديباجتها الى ما أعربت عنه معاهدة موسكو التي أشرت اليها لتوي من تصميم الأطراف فيها ، كما تتضمن في المادة السادسة منها تعهدا "بمواصلة المفاوضات بحسن

نية حول تدابير فعالة تتصل بوقف سباق التسلح النووي في أقرب وقت ممكن ، وبنزع السلاح النووي" . وألقى الأمين العام للامم المتحدة في الجلسة الافتتاحية لدورة عام ١٩٧٣ بيانا أعلن فيه ما يلي :

"ما من مسألة في ميدان نزع السلاح حظيت بكل ما حظيت به مسألة وقف تجارب الاسلحة النووية من دراسة ومناقشة . وانني لاعتقد أن كل الجوانب التقنية والعلمية للمشكلة قد استقصيت تماما لدرجة أنه لم يعد يلزم الآن الا قرار سياسي لتحقيق الاتفاق النهائي" .

وقد أعرب المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، في اعلانه الختامي الذي اعتمد بتوافق الآراء في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، عن " بالغ أسفه لعدم الاضطلاع الى الآن بعقد معاهدة للحظر الشامل المتعدد الاطراف للتجارب النووية تحظر جميع التجارب النووية من قبل جميع الدول في جميع البيئات الى الابد" . ودعا جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية الى الاشتراك في التفاوض العاجل في مؤتمر نزع السلاح على مثل هذه المعاهدة وعقدها بوصف ذلك مسألة ذات أولوية عليا . كما أشار رؤساء دول أو حكومات البلدان الستة ـ الارجنتين وتنزانيا والسويد والمكسيك والهند واليونان ، الذين اجتمعوا في عام ١٩٨٥ وأصدروا اعلانات مشتركة لتعزيز السلم ونزع السلاح ، اشارة صريحة منذ البداية الى ضرورة وضع حد لكل تجارب الاسلحة النووية . فورد في اعلان دلهي الذي تم اعتماده في العاصمة الهندية في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ما يلي :

" كما نحث الدول الحائزة للاسلحة النووية على أن توقف فورا تجارب كل أنواع الاسلحة النووية وأن تعقد في وقت مبكر معاهدة لحظر التجارب النووية ، إذ أن مثل هذه المعاهدة ستكون خطوة كبرى نحو إنهاء التحديث المستمر للترسانات النووية " .

كما أعلنوا ما يلي في اعلان المكسيك المعتمد في مدينة إكستابا في ٧ آب/ أغسطس ١٩٨٦ :

"ما زلنا على اقتناعنا بأنه ما من قضية أكثر الحاحا وأهمية اليوم من وضع حد لجميع تجارب الاسلحة النووية ، اذ أن التطوير النوعي والكمي للاسلحة النووية يؤدي الى تفاقم سباق التسلح ، وكلاهما سيكبحه الغاء تجارب الاسلحة النووية الغاء كاملا".

"ومن الواضح أيضا أن استمرار من في حوزتهم فعلا أسلحة نووية في تطويرها يضير بالجهود المبذولة لمنع الدول الاخرى التي أحجمت حتى الآن عن احتياز الاسلحة النووية من احتيازها . ويتعين علينا الاقرار بأنه كما لا يمكن شفاء مدمن العقاقير بحقنه بالمزيد منها ، لا يمكن انقاذ عالم أدمن الاسلحة من الحرب بتكديس الاسلحة الى ما لا نهاية ، فوقت التوقف هو الآن" .

وفي الاعلان الذي يحمل اسم عاصمة السويد حيث أعتمد في ٢١ شباط/فبراير من هذا العام ، أعلنوا ما يلي :

"ويتعين تدعيم الاتفاقات المتعلقة بتخفيض الترسانات النووية القائمة بتدابير حاسمة لكبح جماح استحداث أجيال جديدة لا تنفك تزداد ترويعا وتعقيدا من الأسلحة النووية . والتدبير الأوحد والأفعل هو انهاء جميع تجارب الأسلحة النووية من جانب جميع الدول . ومن شأن خطوة كهذه أن تكون ذات أهمية حاسمة ليس لتحقيق هذا الهدف فحسب بل وأيضا لمنع انتشار الأسلحة النووية الى بلدان أحجمت عن احتيازها حتى الآن .

"ولقد بدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مفاوضات ثنائية بشأن التدرج في وضع حدود دنيا للتجارب النووية . وأي اتفاق يترك متسعا لاستمرار التجارب سيكون غير مقبول . ونشدد مرة أخرى على أنه قد طال بالفعل أمد انتظار وضع حظر شامل للتجارب . والى أن يتم هذا ، نكرر دعوتنا الى وقف جميع التجارب النووية فورا من جانب جميع الدول ".

وبصدد هذه المسألة ، أدرجت الجمعية العامة في ثلاثة قرارات اتخذتها على التوالي في الاعوام ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧ توصيات توجتها في آخر هذه القرارات الثلاثة بطلب موجه الى الدول غير الحائزة للاسلحة النووية الاطراف في معاهدة موسكو " أن تقدم رسميا الى الحكومات الوديعة اقتراحا بالتعديلات بغية عقد مؤتمر في أقرب موعد ممكن للنظر في التعديلات المراد إدخالها على المعاهدة لتحويلها الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ."

وبغية تأمين متابعة هذا الطلب أو هذه التوصية قدم الممثلون الخمسة الذين أشرت اليهم في البداية ، باسم حكوماتهم ، اقتراح تعديل معاهدة موسكو لينظر فيه مؤتمر للاطراف في المعاهدة ينعقد لهذا الغرض ، بمجرد أن يطلب ثلث الاطراف أو أكثر عقد مثل هذا المؤتمر ، وهو شرط نأمل أن يتحقق هذا العام بالذات .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية) : شكرا لممثل المكسيك على بيانه وعلى ما وجهه للرئيس من كلمات رقيقة . الكلمة الآن لممثل بيرو السفير دي ريفيرو .

السيد دي ريفيرو (بيرو) (الكلمة بالاسبانية ومترجمة عن الانكليزية) : سيادة الرئيس ، اود بادئ ذي بدء ان اعرب عن ارتياح وفدى لرؤيتكم تترأسون اعمالنا خلال هذا الشهر ، ولا نشك في أن خبرتكم الغنية وبراعتكم العظيمة سيساهمان مساهمة كبيرة في المسعى المشترك الذي يجمعنا هنا جميعا في محفل التفاوض هذا .

إن الصعوبات الخطيرة التي تواجه مؤتمر نزع السلاح في انجاز ولايته في إطار البند ١ من جدول اعماله ، المعنون " وقف التجارب النووية وقفا تاما " ، اثبات بليغ لاستمرار من يفترض انهم تعهدوا بالتفاوض على تدابير متعددة الاطراف لنزع السلاح في هذا المحفل في اتباع مواقفهم بدون تغيير ، كما تبين هذه الصعوبات بوضوح اوجه القصور المتأصلة في مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بالاهتمام بالنداء الجماعي الموجه من شعوب العالم لوقف التجارب النووية في جميع البيئات وبمراعاته على نحو افضل. فلو قررت جميع الحكومات تنظيم استفتاء عالمي لوجد ان اجابة الاغلبية الساحقة من مواطني جميع البلدان هي بلا ادنى شك تأييد وقف التجارب النووية فورا ثم حظرها . والى حد ما يعني تجنب مؤتمر نزع السلاح بانتظام هذه الحاجة العاجلة انه يدير ظهره للحقيقة ويتجاهل نداء المجتمع الدولي ، ويرد عليه بتصور جامد للامن القومي يقوم على اساس سياسة القوة لا على اساس شكل شامل من الامن على اساس المساواة ينبثق من اتباع نهج ديمقراطي في العلاقات الدولية .

وقد دللت مجموعة الـ ٢١ في هذا الصدد على مرونة وانفتاح عظيمين ، فقد قدمت تنازلات واتبعت مؤخرا مواقف ابعد ما يكون عن موقفها الاصلي ، بل ان هناك فارقا عظيما بين ما طرحته المجموعة في الوثيقة CD/492 المؤرخة في آذار/ مارس ١٩٨٤ ، التي طالبت بالبدء فورا في مفاوضات متعددة الاطراف ، وموقفها الذي اعربت عنه في شهر نيسان/ابريل من هذا العام في الوثيقة CD/829 ، حيث طلبت انشاء لجنة مخصصة هدفها اجراء مفاوضات متعددة الاطراف ، بدون اي اشارة الى ضرورة اجرائها فورا .

ومن المهم ان تعرف شعوب العالم ان ما يجعل مؤتمر نزع السلاح يتهرب من مسؤلياته بصدد وقف التجارب النووية وقفا تاما ليس تشدد مجموعة الـ ٢١ او افتقارها للواقعية وانما عناد من يتمادون بكل ما في ترساناتهم من اسلحة نووية ، في اتباع مواقف معقدة تقوم على اساس أفكار نظرية مما يمثل ضربة قاصمة لنظام منع انتشار الاسلحة النووية . وتعتقد بيرو ان مشروع الولاية الوارد في وثيقة مجموعة الـ ٢١ (CD/829) محايد تماما وانه انسب ما يمكن للمواقف المحددة التي قد تتخذها الدول الممثلة في هذا المحفل . ورغم اقرارنا بان مشروع الولاية هذه يتضمن التزاما بالمفاوضات المتعددة الاطراف مستقبلا فانه لا يحتّم ان تجري فورا ، ولا يحدد خطاها ، فهو بعبارة اخرى يحقق توازنا بين المصالح الفردية ومصالح المجتمع الدولي عموما . وفي هذا الصدد سيبدو أي تأخير او تشبث بمواقف متشددة غير مفهوم وغير منطقي في اعين الرأي العام العالمي ، وسيقلل بالطبع مع الزمن من الدور الذي يلعبه هذا المحفل في عملية نزع السلاح .

ولاسباب اهمها أن جهود مؤتمر نزع السلاح لانشاء لجنة مخصصة لوقف التجارب النووية وقفا تاما قد أحبطت مرارا ، تعمل بيرو منذ عام ١٩٨٥ مع اندونيسيا وسري لانكا والمكسيك ويوغوسلافيا على الترويج لفكرة عقد مؤتمر لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ ، ونتيجة لهذه العملية المتدرجة المتأنية ، التي قادها مناضل لا يني من اجل نزع السلاح هو السفير الفونسو غارسيا روبليس ، نقل ممثلو هذه البلدان الخمسة في الاسبوع الماضي الى الدول الوديعة اقتراحا بتعديل ، بالاضافة الى طلب الدعوة الى عقد مؤتمر للاطراف للنظر في اقتراحهم . كما ايدت حكومة فنزويلا هذه المبادرة . وهذا الصباح ابلغ سفير الاتحاد السوفياتي المبجل السيد يوري نازاركين مقدمي مشروع التعديل بما اتخذه بلده من خطوات بوصفه دولة وديعة لبدء الاجراءات المنصوص عليها في المادة الثانية من المعاهدة المذكورة . ونأمل ان تتخذ الدولتان الوديعتان الاخريان اجراءات مماثلة . وليس هذا النهج ازاء التعديل ردا عاطفيا على ما ابدته دولة عظمى من معارضة عنيدة ، وانما عمل ينبثق من حكم من احكام معاهدة عام ١٩٦٣ ينص على عقد اتفاق حول المسألة . ومن المأمول بالتالي ان ترتفع الدول الوديعة الى مستوى التزاماتها وتمهد الطريق لعقد هذا المؤتمر الاستعراضي .

وتواصل اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية عملها بطريقة عادية على ما يبدو ، ولكن لدينا انطباعا بانها قد تباطأت ، او على الاقل ان الدول الحائزة للاسلحة الكيميائية الممثلة في المؤتمر تفتقر حتى الان الى الارادة السياسية الكافية لتذليل الاختلافات المتبقية في مجالات حاسمة معينة . وكمساهمة في بناء الثقة وبما يتفق تماما مع ما تؤيده بيرو من صراحة في مجال الانشطة العسكرية ، يسرني ان اعلن اليوم في هذا المحفل ان بلدي لا يمتلك او ينتج اسلحة كيميائية ، ومن ثم عندما نقول ان الاتفاقية المقبلة يجب ان تتضمن آلية تعويضية فاننا نعني انها يجب ان تتضمن احكاما تستخدم اذا ما اصبحت الاتفاقية باطلة ، اي ان احكامها لا ينبغي باي حال ان تعطي الدول الاطراف التي تمتلك اسلحة كيميائية مبررات لزيادة ترساناتها خلال فترة التدمير المقرر ان تستمر عشرة اعوام ، كما ينبغي لها الا تستحدث او تنتج او تجرب انواعا جديدة من الاسلحة الكيميائية . فاذا ما بقيت في ترسانات الاسلحة الكيميائية لدولة طرف او اكثر اي اسلحة كيميائية بعد انتهاء هذه الفترة تصبح الاتفاقية باطلة لانها فقدت سبب وجودها ، ومن ثم تنقضي الالتزامات التي دخلت فيها كل الدول .

وقد عرض سفير كندا المبجل في الاسبوع الماضي موقف بلده فيما يتعلق بالولاية والمراقبة ، وأبدى تعليقات يعتبرها بلدي مناسبة جدا . ففيما يتعلق بشركة تابعة تعمل في اقليم ينتمي الى دولة طرف او يقع تحت ادارتها او مسؤوليتها الدولية من الواضح انه على هذه الدولة تطبيق تشريعاتها السارية ، ولكن يمكن استكمال ذلك باقامة سبيلين للتعاون بغية سد الطرق غير المباشرة للتحايل على الاتفاقية ، ونحن

اذ نقول هذا نشير بالتحديد الى التعاون الثنائي بين الدولة الطرف والدولة التي بها مقر الشركة الرئيسية ، سواء كانت هذه الدولة طرفا في الاتفاقية أم لا ، والى التعاون المتعدد الأطراف من خلال المنظمة الدولية المقبلة اذا ما اتضح أن التعاون الثنائي غير عملي أو كاف . فالمهم ألاّ يترك لدولة طرف عذر يعفيها من التزاماتها بصدد شركة تستضيفها بأي صورة ، لها دور في صناعة الكيماويات .

ولقد أصبح منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي بندا ذا أولوية في جدول أعمالنا ، ورغم ذلك ما زال تناول هذا الموضوع معقدا بسبب تنوع ما ينطوي عليه من مصالح وبسبب وجود اطار قانوني يضم ، رغم نقائصه ، عددا كبيرا من الدول . وقد قدمت الكثير من الاقتراحات لمنع ما أطلقت عليه الصحافة اسم "حرب النجوم" ، بيد أن الواقع هو ، بغض النظر عن ردود الأفعال المبالغ فيها لخطر تحول هذا التهديد الى حقيقة ، أن المسائل لم تخرج بعد عن سيطرتنا لحسن الحظ ، وأن المفاوضات مستمرة في الوقت نفسه بين الدولتين العظميين للتوصل الى حل وسط يبعد الخطر المباشر .

فمن المرجح جدا أن الاعتقاد السائد عندما اعتمدت معاهدة المبادىء المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى كان أن هذه المعاهدة كفيلة باستبعاد التنافس العسكري في الفضاء الخارجي ، ولكن هذا لم يتحقق لسوء الحظ ، فالعلم والتكنولوجيا يطرحان أمامنا تحدّيا جديدا ، فأصبحت معاهدة عام ١٩٦٧ شاهدا على الطابع النسبي للاتفاقات المندرجة تحت مذهب الحد من الاسلحة . صحيح أنها ليست سيئة كصك متعدد الأطراف وأنها لا تغفل الأساسيات ، ولكنها معاهدة صحيحة في زمنها وتتفق مع الديناميات التي يفرضها دائما التطور العلمي والتكنولوجي . وقد كان هذا بالذات هو السبب الذي حدا ببيرو في هذا المحفل في آب/أغسطس ١٩٨٧ الى أن تشير ضرورة تعديل المعاهدة ، والآن في يدينا مشروع من فنزويلا . وعندما أثارت بيرو في العام الماضي مسألة تعديل معاهدة عام ١٩٦٧ أكدت حينئذ ضرورة حظر وضع أي جهاز يحمل أي نوع من الأسلحة في مدار ، وهذا المنهج يتسم بالمزيد من الصفة النفعية السريعة العملية ، فهو لا يسعى الى تحديد الأسلحة الفضائية لأن هذا لن يقل في صعوبته عن محاولة التوصل الى تعريف مقبول عموما من الجميع للأسلحة الموضوعة على الأرض . فالحيز أو المنطقة اللذان يعمل فيهما أي سلاح ليست لهما نفس أهمية وظيفته وأثره كسلاح ، بالاضافة الى وجود قصد عدواني دائما . ومن ثم ليس من المهم التمييز بين الصفة الدائمة وشبه الدائمة لوجود جهاز يحمل أي نوع من الأسلحة في الفضاء ، ولا المبدأ الذي يعمل وفقا له . فنظرا لأن وضع سلاح ما في مدار ليس السبيل الوحيد لاحداث أثر في الفضاء يلزم تحويل الالتزامات الأساسية بموجب معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية الى أساس متعدد الأطراف ، بغية استبعاد أي امكانية للتحايل على روح معاهدة عام ١٩٦٧ التي تقصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية .

والتحقق هو تعبير عن الثقة المتبادلة والمطلوب منه توليد ثقة أكبر ، فهو ليس نشاطا على غرار أنشطة الشرطة ، وانما وظيفته الرئيسية هي الردع ، فهو لا يشير الى النوايا المقبلة للدول ، وانما يقتصر على الكشف عن عدم الامتثال سواء بفعل أو بإغفال . وهذه الملاحظة العارضة تنطبق على البند ٥ من جدول أعمالنا ، ويمكن أن يجري التحقق في الفضاء الخارجي باستخدام وسائل التحقق الوطنية وكذلك عن طريق العمل المتعدد الأطراف . ولما كانت معاهدة عام ١٩٦٧ تقوم أساسا على وسائل التحقق الوطنية فمن الواضح أنه يلزم ، اذا ما أريد تعديلها ، ايلاء الأولوية للتحقق المتعدد الأطراف ، وبالتالي ينبغي أن تتضمن تعديلات معاهدة عام ١٩٦٧ ، بالاضافة الى تحسين آلية التحقق القائمة ، أحكاما صريحة تتصل بمؤتمرات الاستعراض لكي يتسنى للدول الأطراف التي بامكانها اجراء اصلاحات داخلية تكييف آليات التحقق مع مستلزمات العلم والتكنولوجيا . والخبرة الهامة المكتسبة في عام ١٩٨٦ بمناسبة المؤتمر الاستعراضي الثاني للأطراف في معاهدة عام ١٩٧٢ للأسلحة البيولوجية والتكسينية هي مثال نافع جدا وحافز قوي لما يمكن عمله عندما تتوفر لدى الدول الارادة السياسية اللازمة .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية) : شكرا لممثل بيرو على بيانه وعلى ما وجهه للرئيس من كلمات رقيقة . الكلمة الآن لممثل باكستان السيد إزدي .

السيد عاصف ازدي (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : سيادة الرئيس ، أود أن أبدأ بياني بتهنئتكم على توليكم رئاسة المؤتمر لشهر آب/أغسطس ، وأن أذكر أن باكستان وأندونيسيا ، بصفتهما بلدين آسيويين شقيقين تربطهما معاً روابط عقيدة مشتركة ، لهما سجل حافل بالتعاون في المحافل الدولية . وأود أو أؤكد لكم مساندتنا التامة في أدائكم لواجباتكم الهامة ، ونحن إذ نعلم براعتكم وخبراتكم الدبلوماسية نعرب عن ثقتنا أن أعمال المؤتمر خلال هذا الشهر ستوجه بدرجة قصوى من الكفاءة .

كما أود أن أعرب عن تقديري لما أبداه سلفكم المبجل السفير تيجا من الهند خلال الشهر الماضي من توجيه قدير لأعمال المؤتمر . وقد حرم المؤتمر برحيله فضلاً عن رحيل السفير تن تون من بورما والسفير مايستر من هنغاريا من حنكة ثلاثة من أبرز رؤساء الوفود ، إذ قدم كل منهم مساهمات هامة في أعمالنا ، ونتقدم لهم بأفضل أمانينا بالتوفيق في مهامهم وحياتهم الوظيفية مستقبلاً .

لقد وافق يوم الجمعة الماضي العيد الخامس والعشرين لتوقيع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، التي كان توقيعها في ٥ آب/أغسطس منذ ربع قرن مضى لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء حدثاً تاريخياً ، فلقيت ترحيباً واسع النطاق باعتبار أنها أزالت خطر السقاطة المشعة على صحة الانسان وبقاء البشرية .

كما قوبلت معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية بالترحاب لما أثارته من آمال في اتخاذ المزيد من الخطوات على طريق نزع السلاح النووي ، فقد توقع المجتمع الدولي اتخاذ المزيد من التدابير لتبديد شبح الكارثة النووية المخيم على العالم أجمع . وقد أعرب يو ثانت الامين العام للامم المتحدة حينئذ عن هذا الشعور حينما أعرب عن أمله في اتخاذ المزيد من الخطوات لوقف كل التفجيرات التفجيرية النووية الى الابد ومنع استمرار انتشار الاسلحة النووية وإنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في مناطق جغرافية شتى من العالم .

ولقد أعربت حكومة باكستان ، وقت توقيع معاهدة الحظر الجزئي للاسلحة النووية ، عن أملها القوي في أن تلي المعاهدة في القريب العاجل اتفاقات لوقف التجارب تحت سطح الارض ولمنع استمرار انتشار الاسلحة النووية ، وأوضحت أنه ما لم تتخذ هذه التدابير وغيرها من تدابير نزع السلاح النووي فقد يتبين في نهاية المطاف أن هذه المعاهدة ، رغم أنها في حد ذاتها أمر جدير بالترحيب ، ليست لها إلا قيمة وهمية في تبديد مخاوف الحرب النووية .

وعندما ننظر الى ما طرأ من تطورات في ربع القرن الماضي لا مفر لنا من استنتاج أن أغلب ما ثار من توقعات وقت توقيع المعاهدة لم يتحقق ، فما زال هدف حظر التجارب حظراً شاملاً بعيد المنال ، ولم تتباطأ خطى التجارب النووية منذ توقيع المعاهدة ، بل أصبحت تجري بمزيد من النشاط ، وأصبحت الترسانات النووية للدول الحائزة للاسلحة النووية أكبر اليوم مما كانت في عام ١٩٦٣ . وفي هذا الجو القاتم يمثل بدء نفاذ معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى لإزالة فئة كاملة من الاسلحة النووية شعاعاً من الامل ، فالعالم ينتظر الآن أن يعقد عما قريب اتفاق بين الدولتين العظميين من أجل ما وعد به من تخفيض أسلحتهما الهجومية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة . ولكن أثر أي تخفيض كمي من هذا النوع قد يبطل إذا ما امتد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي أو بُذلت جهود لتعويض هذه التخفيضات بإجراء تحسينات نوعية في الاسلحة النووية .

وسباق التسلح يستمد اليوم قوته الدافعة ، إلى حد كبير جداً ، من الجهود الرامية الى تحسين الاسلحة النووية تحسيناً نوعياً ، الامر الذي يعتمد بدوره على مواصلة التجارب النووية . ومن ثم إذا أوقفت التجارب النووية تنكسر حلقة رئيسية في سباق التسلح النووي ، مما يجعل حظر التجارب النووية حظرا شاملاً أهم خطوة من وجهة نظر وقف التطوير النوعي للاسلحة النووية ، يضاف الى هذا أنه سيكون ضابطا فعالاً للغاية لانتشار هذه الاسلحة أفقياً . ولهذين السببين ، أولا بإبطاء السباق من أجل التوصل الى أنواع جديدة أكثر تقدما من الاسلحة النووية وثانيا بتقوية نظام عدم الانتشار سيشكل حظر التجارب النووية حظرا شاملاً خطوة كبرى نحو نزع السلاح النووي .

فحظر التجارب النووية حظرا شاملاً تدبير لا غنى عنه لإبطاء سباق التسلح ووقفه وعكس اتجاهه ، فضلاً عن أنه إمكانية واقعية إذا ما وجدت الإرادة السياسية ، إذ لم تعد هنالك أي عقبات تقنية أمام مثل هذا الحظر ولم يعد بالإمكان استخدام قضايا التحقق لتأجيل هذه المفاوضات ، إذ يمكن في رأي الخبراء التعرّف على التفجيرات النووية وكشفها حتى اذا لم تتجاوز قوتها كيلوطناً واحداً ، مما يستبعد إمكانية مواصلة ما يلزم من التجارب الهامة العسكرية سراً من أجل استحداث تصميمات جديدة للأسلحة وأجيال جديدة من الأسلحة النووية والأسلحة المبتكرة ، وهي أمور أصبحت الآن الغرض الرئيسي للتجارب النووية .

وليس لدى وفدي أسباب وجيهة تدعوه الى الاعتقاد بأن المفاوضات الجارية التي تقوم على أساس خطوة بخطوة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن التجارب النووية ستجعل غاية حظر التجارب حظرا شاملاً أقرب من ذي قبل ، بل على العكس يمكن لهذه المحادثات تأجيل مثل هذا الحظر ، إذ أن عتبة القوة التي حددتها بمقدار ١٥٠ كيلوطنا معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ، ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية عالية بما يكفي لإتاحة إجراء كل التجارب اللازمة لتحسين الأسلحة النووية نوعيا ، إذ أن التقنيات الجديدة كافية تماما للتحقق من التجارب الأقل قوة بكثير من هذه العتبة . ولذا لن يكون للتصديق على هاتين المعاهدتين ، المفروض أن يتحقق في المرحلة الأولى من المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، تأثير ذو بال في تقييد برامج الأسلحة النووية للطرفين ولن يلبي توقعات المجتمع الدولي . وعلى نفس المنوال فإن أي تخفيض في عدد وقوة التفجيرات النووية الجوفية لا يكبح التطوير النوعي للأسلحة النووية ، ولا يعقد في سياق حظر شامل للتجارب في إطار فترة قصيرة ، سيعتبر محاولة لإضفاء غلة الشرعية على التجارب النووية لزمن طويل في المستقبل بدلاً من أن يعتبر خطوة ذات قيمة نحو التوصل الى حظر شامل .

إن أي تأخير آخر في التوصل الى حظر شامل للتجارب سيضر بقضية نزع السلاح ، فضلاً عن أنه محفوف بمخاطر إضعاف نظام عدم الانتشار . ومن ثم يتعين بدء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن معاهدة لحظر التجارب حظرا شاملاً بدون تأخير في هذا المؤتمر . وقد قدمت مجموعة الـ ٢١ في شهر نيسان/ابريل الماضي اقتراحا بناءً ورد في الوثيقة CD/829 بولاية للجنة مخصصة تنشأ في إطار البند ١ . ويعكس اقتراحها هذا ، الذي ما زال قائما ، روح الأخذ والعطاء ، فضلا عن أنه برهان آخر على مرونة مجموعتنا في هذه المسألة ، ولكن من سوء الحظ أن هذه الروح لم تجد حتى الآن نظيرها من جانب المجموعة الغربية .

وقد أكدت عدة وفود في الشهر الماضي أهمية معاهدة عدم الانتشار ، بمناسبة الذكرى العشرين لتوقيعها والتزام باكستان بقضية عدم الانتشار قديم العهد وحازم لا يتزعزع . وقد حذر رئيس جمهورية باكستان في عام ١٩٦٣ في خطابه أمام الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة من "الخطر الواضح القائم المتمثل في انتشار الأسلحة النووية" ، وأكد أن سباق التسلح النووي سيصل حتما الى أجزاء أخرى في العالم في المستقبل القريب ما لم تتخذ الامم المتحدة اجراءات فعالة وعاجلة ضد انتشار الأسلحة النووية . كما قال ان هذا الخطر المخيم يتطلب من الجمعية العامة ان تنظر على سبيل العجلة في عقد معاهدة لحظر استمرار انتشار الاسلحة النووية .

ورغم أن معاهدة عدم الانتشار تمييزية ولا تحقق المساواة فقد صوتنا مؤيدين للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٦٨ للتوصية بها ، اذ أيدنا أهدافها تأييدا تاما ، ولاحظنا الالتزام الأساسي في المعاهدة ، الوارد في المادة الثانية منها . ونحن على اقتناع بأن انتشار الاسلحة النووية إلى ما هو أكثر من الدول الخمس الحائزة حاليا على الاسلحة النووية سيزيد من احساس عدم الأمن في عالمنا حتى عما هو عليه حاليا . ولذا نود أن نرى نظام عدم الانتشار الحالي يصان ويقوى . وستزداد موثوقية معاهدة عدم الانتشار اذا ما ارتفعت الدول الحائزة للاسلحة النووية باخلاص الى مستوى الالتزامات التي قطعتها على نفسها في المعاهدة بشأن التوصل الى حظر شامل للتجارب ونزع السلاح النووي والتعاون مع الدول غير الحائزة للاسلحة النووية في التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية .

ولكن معاهدة عدم الانتشار ليست الا عنصرا واحدا في نظام فعال لعدم الانتشار . فلكي يكون نظام عدم الانتشار شاملا مستديما قادرا على البقاء يجب اتخاذ تدابير أخرى على الصعيد العالمي والاقليمي لطمأنة الدول غير الحائزة للاسلحة النووية فيما يتعلق بمشاغلها الامنية ، وتوفير تأكيدات لها بأنه لن توضع عراقيل في سبيل برامجها السلمية للطاقة النووية . وقد أعلن وزير خارجية باكستان في البيان الذي ألقاه أمام الدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة في عام ١٩٦٨ ما يلي :

"من الواضح - وكما أقر أهم من صاغوا المعاهدة - أنها ليست سوى الخطوة الاولى نحو عدم انتشار الاسلحة النووية ، فما لم تكملها تدابير أخرى تشكل هي الاخرى جزءا لا يتجزأ في عملية التوصل الى نظام لعدم الانتشار فستقل قوتها وقدرتها على البقاء" .

وقد بذلت باكستان جهودا متسقة دائما للتوصل الى تقوية نظام عدم الانتشار عن طريق اتخاذ تدابير اضافية مثل انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في أجزاء شتى من العالم واعطاء تأكيدات لتأمين الدول غير الحائزة للاسلحة النووية من استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، وتشجيع التعاون في استخدام التكنولوجيا النووية في الاغراض السلمية .

واننا لنرحب بما اتخذته بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة جنوب المحيط الهادي من خطوات لكي يظل اقليم كل منهما خاليا من الاسلحة النووية ، ونأمل أن تضطلع الدول المعنية الحائزة للاسلحة النووية في وقت قريب بالالتزامات القانونية الضرورية لاحترام المركز الخالي من الاسلحة النووية لكل من هذين الاقليمين . كما نشيد بحرارة بما اتخذته الأرجنتين والبرازيل على الصعيد الثنائي من خطوات لحماية اقليميهما من خطر ادخال الاسلحة النووية وتعزيز تهيئة جو من الثقة المتبادلة المتزايدة في الميدان النووي ، فضربتا بها مثلا جديرا بالاحتذاء في شتى أجزاء العالم .

أما في اقليم جنوبي آسيا فتبذل باكستان جهودا لا تني لكي تظل المنطقة خالية من الاسلحة النووية ولتشجيع الثقة المتبادلة بين بلدان المنطقة حول البرامج النووية لكل منها ، فمشاغل الانتشار النووي في جنوبي آسيا تنبثق من تاريخ يتميز بالتوترات والمنازعات الاقليمية ، وتتغذى على الشكوك المتبادلة بصدد البرامج النووية ، ومن ثم لا يمكن معالجة هذه المشكلة علاجا فعالا الا باتباع نهج اقليمي ، وهذا هو النهج الذي تتبعه باكستان . وقد اعلنت كل دول جنوبي آسيا على أعلى المستويات عن عزمها على عدم احتياز أو انتاج أسلحة نووية ، وما يلزم الآن هو تحويل هذه الاعلانات الصادرة من طرف واحد الى تعهدات قانونية ملزمة . وقد قدمنا عددا من الاقتراحات في هذا الصدد ، وما زلنا على استعداد للانضمام الى معاهدة عدم الانتشار اذا ما انضمت اليها الهند وفي نفس الوقت ، ولقبول تطبيق الضمانات الشاملة النطاق على برامجنا النووية اذا ما وافقت الهند على ذلك وفي نفس الوقت ؛ ولعقد اتفاق ثنائي مع الهند على أن يقوم كل منا بالتفتيش على المرافق النووية للطرف الآخر ؛ ولاصدار اعلان مشترك مع الهند ننبذ فيه الاسلحة النووية ؛ وللدخول في معاهدة ثنائية مع الهند لحظر التجارب النووية .

اننا على استعداد لقبول أي اتفاق عادل غير تمييزي يتضمن ترتيبات فعالة للتحقق ، ويلزم بلدان المنطقة قانونا بعدم احتياز أو انتاج الاسلحة النووية . وبغية استكشاف امكانية التوصل الى مثل هذا الاتفاق اقترحنا في العام الماضي عقد مؤتمر لعدم الانتشار النووي في جنوبي آسيا تحت اشراف الامم المتحدة ، على أن تشترك فيه دول المنطقة بالاضافة الى الدول المهتمة الأخرى .

وقد بادرت باكستان في عام ١٩٧٤ ، بعد أن أجرت الهند تفجيرها النووي ، باقتراح انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوبي آسيا ، ولقي هذا الاقتراح من حيث المبدأ تأييد الجمعية العامة للامم المتحدة في كل من دوراتها السنوية منذ ذلك الحين ، ويتمتع بتأييد متزايد على الدوام من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، اذ أن إقليم جنوبي آسيا اقليم متميز من الجانبين السياسي - الجغرافي والتاريخي ،

وقد أعلنت الدول الواقعة في الاقليم من طرف واحد أنها لن تنتج أو تحتاز أسلحة نووية . ومن ثم توجد الظروف اللازمة لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوبي آسيا .

واننا لنرحب بتزايد الاعتراف بالجوانب الاقليمية للمشكلة النووية في جنوبي آسيا وبتزايد التأييد في الآونة الاخيرة لفكرة الحل الاقليمي ، وفي نفس الوقت ما زالت اقتراحاتنا التي ترمي الى ابقاء المنطقة خالية من الاسلحة النووية قائمة .

وفضلا عن هذا يتطلب أي نظام فعال لعدم الانتشار طمأنة الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، فيما يتعلق بمشاغلها الأمنية اذ أن الاعلانات الحالية الصادرة من طرف واحد ، من أربع من الدول الخمس الحائزة للاسلحة النووية ، بشأن الامتناع عن استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية مثقلة بالشروط والاشتراطات والاستثناءات ولا يقصد منها قطعا تعزيز الاحساس بالأمن بين الدول التي تخلت طوعا وبلا شرط عن خيار الاسلحة النووي ، وما من شك في أن وصول مؤتمر نزع السلاح الى طريق مسدود بشأن هذه المسألة أمر مؤسف للغاية .

فمنذ أقل من شهرين انتهت الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، بعد ان استمرت أربعة أسابيع تداولت فيها بلدان العالم حول قضايا لا تؤثر فقط في أمنها وبقائها فرادى وإنما أيضا حول تهديد الفناء النووي الذي يخيم على كوكبنا بأسره ، فأكد الوفد تلو الوفد العلاقة الوثيقة القائمة بين نزع السلاح والتنمية والأمن وحثوا على تقوية عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف . ويجب على مؤتمر نزع السلاح بوصفه محفل التفاوض الوحيد المتعدد الاطراف المتاح لدى المجتمع الدولي الاهتمام بهذا النداء ، فيجب علينا تناول جدول أعمالنا بتصميم متجدد وإحساس أكبر بالإلحاح . فإذا ما توفرت الإرادة السياسية لدى كل أعضاء المؤتمر واتبعوا نهجا بناء فلن يكون هناك ما يحول بين المؤتمر وإنجاز الدور المتوقع منه .

ومن الطبيعي أن يكون عجز الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح عن اعتماد وثيقة ختامية مبعثا لخيبة الأمل ، بيد أن ما جرى من نقاش طويل ومفاوضات مكثفة حول المشروع المقدم من رئيس اللجنة الجامعة لم يضع سدى . صحيح أن هذه المناقشات أبرزت الاختلافات القائمة حول مسائل حيوية معينة ، ولكنها كشفت أيضا عن وجود اتفاق على الكثير من القضايا الهامة وعن ظهور بوادر توافق في الآراء حول عدد آخر غيرها .

وهذه مكاسب حقيقية وإن لم تكن مثيرة ، وعلينا نحن الآن الحفاظ عليها واتخاذها أساسا نبني عليه . وقد أبديت إشارة بالفعل في هذا المؤتمر إلى توافق الآراء الضمني المتجسد في أجزاء من مشروع الوثيقة الختامية ، وأود بصفة خاصة الإشارة الى بيان السفير كوستوف من بلغاريا في الاسبوع الماضي ، الذي لاحظ فيه إمكانية استخدام صيغة توافق الآراء الوليد الواردة في الوثيقة كنقطة بدء لمواصلة العمل في مجال نزع السلاح .

وقد استند المؤتمر نفسه الى هذه الصيغة عندما قرر إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح في ١٩ تموز/يوليه . وكما لاحظ رئيس المؤتمر لشهر تموز/يوليه السفير تيجا من الهند في البيانات التي ألقاها في ١٢ و١٤ و١٩ تموز/يوليه تتضمن ولاية اللجنة الصيغة الواردة في مشروع الوثيقة الختامية . ولا شك في أننا سنسمع المزيد عن الوثيقة في الاسابيع والشهور القادمة ولا سيما في الدورة العادية القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، عندما تجري متابعة أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

كما بينت هذه الدورة الاستثنائية تقاربا متزايدا في الآراء على توسيع جدول الاعمال المتعدد الاطراف المتعلق بنزع السلاح في الاعوام القادمة وعلى الحاجة الى اتباع نهج متعدد الابعاد إزاء هذه القضايا ، مع التحرك قدما في الوقت نفسه على جبهة عريضة ، بما في ذلك الخطوات التبعية . وكلنا ثقة ان هذه الاتجاهات ستكون ذات تأثير إيجابي على عملية نزع السلاح .

إن مسألة تطبيق تكنولوجيات جديدة على استحداث الجديد من الاسلحة ومنظومات الاسلحة ستثار بصفة متزايدة في أعمال نزع السلاح ، ففي الشهر الماضي اقترنت الاسلحة التي تقوم على تكنولوجيا بالغة التقدم بخطأ في الحسابات فكانت نتيجة اقترانهما فاجعة بالنسبة لركاب طائرة مدنية أبرياء . وليس من المستحيل تصور كارثة تحيق بالعالم أجمع تقع نتيجة خطأ إنساني أو خطأ في الحساب أو حادثة فيما يتعلق بمعدات تقوم على تكنولوجيا بالغة التقدم . وقد كان الواجب منذ زمن طويل هو وضع كوابح على أنشطة البحث والتطوير الموجهة الى استحداث أسلحة جديدة ، وينبغي النظر جديا في هذا .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية) : شكرا لممثل باكستان على بيانه وعلى ما وجهه للرئاسة من كلمات رقيقة . بهذا تنتهي قائمة المتحدثين اليوم . هل هناك أي عضو يود ان يتحدث في هذه المرحلة؟ أرى سفير فنزويلا المبجل يود أخذ الكلمة .

السيد تايلهاردات (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية ومترجمة عن الانكليزية) : إن فنزويلا كما تعلمون من البلدان التي تدعو ، مع أندونيسيا وبيرو

وسري لانكا والمكسيك ويوغوسلافيا ، لمبادرة ترمي الى تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية بهدف تحويلها إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وبالتالي قدمت فنزويلا والبلدان الاخرى التي ذكرتها لتوي في الجمعية العامة للامم المتحدة مشاريع قرارات شتى نظرت فيها الجمعية العامة ولقيت تاييدا متزايدا ، كانت نتيجتها ان أحدث هذه المشاريع ، الذي أصبح باعتماده القرار ٤٢/٣٦ ، قد اعتمد بتأييد الجميع ، ولم يصوت ضده إلا الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة . وما زالت فنزويلا جزءا من هذه المبادرة وهي تساندها وتشارك فيها تماما ولكن لا بد ان أعضاء مؤتمر نزع السلاح قد لاحظوا ان فنزويلا ليست من البلدان التي وقعت الرسالة الواردة في الوثيقة CD/852 التي وزعت هذا الصباح ، والتي أشار اليها هذا الصباح إشارة صريحة ممثل المكسيك المبجل السفير غارسيا روبليس . وليس السبب الذي حدا بي إلى عدم التوقيع مع الممثلين الآخرين المبجلين ، أي ممثلي أندونيسيا وبيرو وسري لانكا والمكسيك ويوغوسلافيا ، على صلة بجوهر المبادرة التي تتمتع بتأييد فنزويلا بحماس ، كما سبق لي ان قلت . فالواقع ان فنزويلا لم توقع الرسالة لاسباب تتعلق بالشكل ، لأن حكومة فنزويلا ارتأت ، نظرا لأهمية هذه المسألة والآثار المترتبة عليها ، ومراعاة لرتبة الموجهة اليهم ، أنه كان ينبغي لوزير الخارجية نفسه توقيع الرسالة وإرسالها الى وزراء خارجية الدول الوديعة الثلاث . ولذا أرسل الدكتور خيرمان نافا كاريو وزير خارجية فنزويلا ، يوم ٤ آب/أغسطس أي عشية الذكرى الخامسة والعشرين لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، الرسالة التالية الى وزراء الخارجية ، أي الى وزير الدولة ووزير الدولة للشؤون الخارجية ووزير الشؤون الخارجية :

"صاحب السعادة ،

"بصفتي وزير الخارجية لدولة طرف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، أوجه لكم هذه الرسالة بصفتكم وزير خارجية احدى الحكومات الوديعة للمعاهدة . وقد وجّهت رسالتان مطابقتان إلى الحكومتين الوديعتين الأخريين .

"ووفقا للمادة الثانية من المعاهدة ولقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٤٢/٣٦ باء ، أقدم رسميا باسم حكومتي اقتراح التعديل من أجل النظر في مؤتمر للدول الاطراف في المعاهدة يعقد لهذا الغرض . وفي هذا الشأن ، أكون شاكرا لو تفضلتم ، وفقا لأحكام المادة الثانية من المعاهدة ، بتعميم نسخ من التعديل المقترح على جميع الاطراف وباتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد المؤتمر متى قام ثلث الدول الاطراف بطلب ذلك .

"وأنتهز هذه المناسبة لأكرر لكم أسمى مشاعر التقدير .

خيرمان نافا كاريو

وزير الخارجية لجمهورية فنزويلا"

ويناظر نص هذه الرسالة ، من ناحية المضمون ، النص الوارد في الوثيقة CD/852 ولا يختلف إلا من حيث الشكل كما سبق لي ان ذكرت .

لقد ارتأيت ضرورة ذكر هذا التوضيح لكي أسجل ان حكومة فنزويلا ما زالت ضمن من الدول التي تبنت اقتراح تحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

وأود ان أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بشكري لممثل الاتحاد السوفياتي المبجل ، ولحكومته من خلاله ، كما فعل ممثل بيرو ، لرده الفعال فورا على مبادرة البلدان الستة ، وأملنا ان تدرس الدولتان الوديعتان الأخريان الاقتراح بنفس الطريقة السريعة الفعالة التي اتبعتها حكومة الاتحاد السوفياتي .

كما نود انتهاز هذه الفرصة للإعراب عن أملنا في ان تلقى هذه المبادرة تأييد عدد متزايد من البلدان لكي يتسنى الوصول بأسرع ما يمكن الى العدد اللازم من الدول الأطراف في المعاهدة للبدء في الدعوة الى عقد المؤتمر ، وهو ثلثا الأطراف .

وسيقدم وفدي للأمين العام للمؤتمر في الوقت المناسب نص الرسالة التي بعث بها وزير خارجية فنزويلا الى وزراء خارجية الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لكي يتسنى أيضا طبعها كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية) شكرا لممثل فنزويلا المبجل على بيانه . أرى ان ممثل الاتحاد السوفياتي يود أخذ الكلمة .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية ومترجمة عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء ان أشكر ممثلي بيرو وفنزويلا المبجلين لما أعربا عنه من تقدير لحكومة الاتحاد السوفياتي بصدد ما اتخذته من إجراءات بوصفها دولة وديعة لمعاهدة موسكو ، كما أود ان استرعي الاهتمام لما ورد في الترجمة الشفوية لبيان ممثل فنزويلا المبجل السفير تايلهاردات من ان الاتحاد السوفياتي قد صوت ضد القرار ٣٦/٤٢ باء ، ولا بد ان هذا خطأ فني لأن الاتحاد السوفياتي قد صوت مؤيدا للقرار .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): شكرا لممثل الاتحاد السوفياتي على بيانه ، أرى أن سفير فنزويلا يود التحدث .

السيد تايلهاردات (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية ومترجمة عن الانكليزية): أقدم اعتذاري لممثل الاتحاد السوفياتي المبجل ، وأعتقد ان إشارتي الى الاتحاد السوفياتي كانت نتيجة لسهو مني ، إذ ان البلد الآخر الذي صوت ضد القرار كان فرنسا . وأعتذر مرة ثانية لممثل الاتحاد السوفياتي المبجل .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): هل هناك أي عضو آخر يود التحدث في هذه المرحلة ؟ الكلمة الآن لسفير استراليا .

السيد بتلر (استراليا) (متحدثا بالانكليزية): سيادة الرئيس ، أتقدم اليكم بتهنئتي على طريقة تصريفكم لاعمال المؤتمر في هذا الشهر من رئاستكم . أعتزم ان ألقي بيانا في مناسبة أخرى بشأن قضية التجارب النووية ، ولكني أتحدث هذا الصباح للإشارة الى بيانين ذكرا ان هذا المؤتمر يواجه التشدد من المجموعة الغربية بشأن المسألة المندرجة في البند ١ من جدول أعمالنا ، إذ ان استراليا دولة غربية ولزاما علي ان أرفض هذه التهمة ، فوفدي يؤيد الولاية الواردة في الوثيقة CD/521 منذ شهر حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، ويبدى استعداده دائما لمناقشة هذه الولاية مع غيره ، وتهمة التشدد هذه لا تتفق مع الحقائق المعروفة وهي على أي حال تهمة فارغة ، بحكم الطبيعة ، في مؤتمر يتعين عليه العمل على أساس توافق الآراء .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): شكرا لممثل استراليا على بيانه وعلى تهنئته للرئاسة .

سنعقد يوم الخميس المقبل ، حسبما اتفق عليه المؤتمر ، جلسة رسمية للمؤتمر بعد انتهاء الجلسة العامة فورا ، تخصص للنظر في جميع جوانب تحسين أدائه وزيادة فعاليته ، بما في ذلك النظر في التقريرين المقدمين من فريق السبعة في الوثيقتين CD/WP.286 وCD/WP.341 ، وكذلك نظر المؤتمر في هذا الموضوع مستقبلا .

ونظرا لعدم وجود أعمال أخرى هذا اليوم أعتزم الآن رفع هذه الجلسة . ستنعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس الموافق ١١ آب/أغسطس الساعة العاشرة .

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥